

أثر منهج الاختلاف في نشوء المدارس الفقهية

مساهمة الدكتور محمد فاروق النبهان

مدير دار الحديث الحسنية

المقدمة

إلى ندوة الحوار بين الراوية والدراية في الثقافة الاسلامية
التي نظمتها جامعة القرويين بالتعاون مع جامعة الزيتونة
خلال شهر دجنبر 1994 بمدينة فاس

تطلق لفظة المدارس الفقهية على الاتجاهات المنهجية التي نشأت في
الأمصار الاسلامية، من حيث علاقة هذه المناهج بالمصادر النقلية والعقلية،
وبالرغم من التزام هذه المناهج بما أجمع عليه علماء الأصول من وجوب الإلتزام
بما جاءت به المصادر النقلية من أحكام، فإن الاختلاف الفقهي أخذ يتسع
وتتباعد ضفافه، وتتسع الفجوة بين المدارس الفقهية التي بدأت مقاربة متضامنة،
وانتهت إلى تكوين مذاهب متباعدة، وأحيانا متصارعة ومتنافسة، يحرص بعضها
على مواجهة البعض الآخر، بأدلة لا يخلو معظمها من تكلف، يجسد واقعا اجتماعيا
انتصرت فيه العواطف والأهواء، وطغت فيه الرغبة في إدانة الطرف الآخر،
بالحجة حيناً، وبالتعصب في معظم الأحيان..

والمدارس الفقهية وليدة منهج إسلامي أصيل، يؤمن بأهمية العقل البشري
في التفسير، ويثق بقدرات هذا العقل على الفهم والاستنباط، كي يظل الانسان
في موطن التكريم الالهي، من حيث مكانته الانسانية ومن حيث قدراته العقلية

وملكاته الفطرية، وذلك ارتبط التكليف الشرعي بالعقل الانساني، وأفاض علماء الأصول في مباحث التكليف والأهلية، ووضعوا الضوابط الكفيلة بصحة الاستدلال وسلامة الاستنباط، لكي يقع الاطمئنان إلى ما يراه العقل البشري من آراء وما يذهب إليه من اجتهادات..

والحوار أداة البحث عن الحقيقة، ولهذا ازدهرت المناظرات الفقهية، وتعددت مجالس المناظرة، وضبطت قواعدها، وألف العلماء في «أدب المناظرة»، واعتبروا مجالس المناظرة من أبرز مجالس العلم، لأنها تمثل مجالس الحوار، وتعبّر عن احتكام العلماء للحق، واذعانهم للحجة، وحرصهم على الاسترشاد بما يدل عليه النص من دلالات وأحكام..

وأدب المناظرة مصطلح فقهي، صاغه الفقهاء بدقة، للتعبير عن أهمية الحوار في تنمية الفكر وتنقية الرأي من جموح العاطفة وسيطرة الهوى على ما يراه أهل العلم من آراء واجتهادات، ونص الامام الغزالي على أهمية المناظرة وذكر شروطها وآدابها، واعتبرها من فروض الكفاية التي تهدف إلى معرفة الحق، وندد بمن يعتبر المناظرة أداة للإساءة للآخر، وأوجب على المناظر أن يتخلص من آفات الحسد والتكبر والحقد والغيبة والنفاق والاستكبار عن الحق والرياء، وأشار إلى أن المناظرة تتطلب الازدعان للحق، ولهذا لا تجوز المناظرة لغير مجتهد، لأن المقلد لا يمكنه الاقلاع عن التقليد، ويجب على المناظر أن يبحث عن الحق كناشد ضالة لا يفرق أين ينشد ضالته..

ومن المؤسف أن المناظرة ازدهرت في عصر الركود الفقهي، وأصبحت من ركائز التعصب المذهبي، ومن ظواهره، وأصبح كل فريق يبحث عن حجة لتأكيد ما ذهب إليه..

والحوار منهج أصيل في الفكر الاسلامي، وهو ظاهرة تؤكد اعتزاز علماء الاسلام بأمرين :

الأمر الأول : تمسك العلماء بالنصوص الثقلية، وحرصهم على أن يكون النقل منطلق الفكر الاجتهادي، لا يتخطاه، ولا يناقضه، وساحة الاجتهاد تمتد عبر طريقتين :

الطريق الأول : البحث عن النص من حيث القطعية والظنية، وهذا منهج

اختص به علماء الحديث، وهم أهل الرواية، كما اختص به علماء القراءات من خلال دراستهم للقراءات المأثورة، التي يعتبر التواتر في الرواية شرطاً لقبولها..

الطريق الثاني : البحث عن النص من حيث الدلالة اللفظية، وهذه الدلالة قد تكون قطعية أو ظنية، واعتمد علماء الأصول في مباحث الدلالات اللفظية على ما قرره علماء اللغة الذين استقروا معاني الألفاظ مما أثر عن العرب من كلام في مجال النثر والشعر والامثال والحكم والخطب، وكما تعتبر الرواية أداة لمعرفة المصادر النقلية من حيث الثبوت أو الدلالة فإن الرواية هي الأداة الوحيدة لمعرفة معاني الألفاظ، فلا تثبت اللغة إلا بالرواية، سواء كانت رواية متواترة أو رواية آحاد، ولا تثبت بالعقل، لأن دلالة اللفظ على معناه تحتاج إلى دليل نقلي يؤكد استعمال العرب لذلك اللفظ بالمعنى الذي يدل عليه، وأجاز بعض العلماء ثبوت اللغة بالقياس اللغوي، ومنعه البعض الآخر إلا فيما قاست به العرب..

الأمر الثاني : إيمان العلماء بدور العقل في الفهم والاستنباط. والنص خطاب شرعي، وكل خطاب يحتاج إلى مخاطب، والمخاطب بالنص هو العقل البشري القادر على التفسير والفهم، والعقول البشرية متفاوتة في قدراتها وملكاتهما واستعداداتها ومكوناتها، ولا بد في هذه الحالة من تعدد المناهج الاجتهادية في مجال التفسير والاستدلال..

ومن هذا المنطلق تعددت مدارس التفسير، التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وأخذت كل مدرسة تدافع عن منهجها، وظهرت مؤلفات في التفسير تمثل هذه التعددية المنهجية، وتنمي العلوم الاسلامية من خلال هذه المناهج الأصلية التي تؤكد التكامل بين الرواية والدراية، في رحلة البحث عن الحقيقة المطلقة، وهي حقيقة تهدف إلى اصلاح المجتمع والنهوض بأمره.

ويقوم منهج الاختلاف بين المدارس الفقهية من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين الخطاب الشرعي والمخاطب، وهي علاقة يتداخل فيها النقل والعقل، وتكمل الدراية دور الرواية في إعطاء المعنى المراد، من خلال جهد يبذله الفقيه لاستنباط حكم شرعي من دليله، وهذا الجهد ينصب على دراسة الدليل، لاستنتاجه بما تدل عليه ألفاظه من دلالات ومعاني.

والحوار هو منهج استيلاء المعنى المراد، من خلال مناقشة الأدلة، سواء

من حيث ثبوتها أو من حيث دلالاتها، ولا خلاف بين العلماء في جواز هذا المنهج الاجتهادي لقيام الأدلة النقلية والعقلية التي تؤكد جوازه..

وتعود أسباب الخلاف بين المدارس الفقهية إلى ما يلي :

أولا : الأسباب اللغوية :

وتعتبر الألفاظ اللغوية المشتركة من أبرز أسباب الخلاف في فهم الدلالة المرادة، ويراد بالألفاظ اللغوية المشتركة الألفاظ التي وضعت لمعان عدة، فإذا حدد النص المعنى المراد عن طريق قرينة واضحة الدلالة فلا مجال للخلاف في ذلك، وإذا تساوت المعاني المتعددة، تعددت احتمالات الدلالة، وأخذ كل فريق بما ترجح لديه من معاني، وأحيانا تأتي الألفاظ دالة على معاني مجازية، ويراد بالمجاز إطلاق اللفظ على غير ما وضع له في الأصل، والألفاظ المترددة بين الحقيقة والمجاز كثيرة، وبالرغم من إنكار بعض العلماء لوقوع المجاز في الخطاب الشرعي فإن جمهور الفقهاء أقر بوقوع المجاز في الخطاب.

ثانيا : الأسباب المتعلقة بالرواية

ويراد بالرواية البحث عن مدى قطعية ثبوت تلك الرواية، من خلال دراسة الأسانيد ومعرفة أحوال الرواة من حيث الجرح والتعديل، وحظي علم الرواية باهتمام العلماء، ووضعوا ضوابط دقيقة للتأكد من سلامة الرواية، وبخاصة فيما يتعلق بمعرفة العلل الكامنة في تلك الرواية، وهذا بحر يصعب على غير أهل الاختصاص الخوض فيه، نظرا لدقة بحوثه، ولخفاء علله ومعايره.

ثالثا : اختلاف العلماء في مناهج البحوث الأصولية

وهناك طريقتان، طريقة المتكلمين أو الشافعية، وطريقة الحنفية، وتقوم طريقة المتكلمين على أساس تحقيق القواعد بما يوافق البراهين العقلية والنقلية، وعدم النظر في الفروع المذهبية، بينما تقوم طريقة الحنفية على أساس تحقيق القواعد وفقا لما نقل عن الأئمة من فروع المسائل، واعتبار الفروع هي الأساس الذي يعتمد عليه في بناء القواعد الأصولية. وحرص بعض العلماء المتأخرين من أمثال صدر الشريعة البخاري في كتابيه «التنقيح» وشرحه «التوضيح في حل غوامض التنقيح»، وابن السبكي في كتابه : «جمع الجوامع» على الجمع بين الطريقتين، عن طريق العناية بالقواعد وإقامة البرهان عليها وربط ذلك بالفروع الفقهية..

رابعاً : اختلاف القدرات العقلية والميول الفطرية

ويعتبر هذا السبب من جملة الأسباب التي قد لا تكون مدركة في تكوين الأسباب الموضوعية لتعدد الآراء، والانسان مخاطب بالنص، وهو أداة تفسيره، وهذا المخاطب هو وليد عصره ووليد بيئته ووليد عوامل تربوية ونفسية تسهم في صياغة منهجه وتصوراته، ولا يمكن إغفال البيئة المحيطة بالانسان التي تسهم في تحديد ملامح تصوراته الفكرية واختياراته السلوكية، ولهذا تعددت المناهج بسبب اختلاف مكونات دعائها وبناتها، سواء من حيث القابليات النفسية المرتبطة بطبيعة العلاقات والعواطف، أو من حيث المؤثرات الخارجية المرتبطة بالبيئة الاجتماعية، فالتفاوت والتشائم والصلابة واللين، والتشدد والتسامح ظواهر نفسية وسلوكية، ولا يمكن تجاهل المؤثرات في تكوينها، وهي عوامل مؤثرة في صياغة المناهج الفكرية..

وإذا سلمنا بأن الاختلاف ظاهرة طبيعية بين البشر، وهو تعبير عن التعددية في مكونات الشخصية الانسانية، وهو تجسيد للطاقات المؤهلة للابداع والاضافة والاثراء، وجب علينا أن نبحث عن قناة التواصل بين الأطراف المختلفة، لكي يكون الاختلاف أداة إثراء للحركة الفقهية، بما يضيفه كل فريق من تصورات وآراء..

والحوار هو أداة التواصل، وهو ظاهرة حضارية، وللحوار آدابه وقواعده ومعاييره، فإذا تم احترام تلك الآداب والقواعد والمعايير أدى الحوار أهدافه في تكوين ظروف التواصل بين المدارس الفكرية، ومن أبرز شروط الحوار ما يلي :
أولاً : أن يحترم كل فريق خصوصية الفريق الآخر، سواء كانت تلك الخصوصية خصوصية انتماء مذهبي، أو خصوصية إيمان بمواقف عقدية.

ثانياً : أن يحتكم كل فريق للحق، وأن يحرص على الوصول إليه، وأن يعلن التزامه بما يفرضه الدليل وتقوم عليه الحجة..

ثالثاً : أن تلتزم الأطراف المتحاوره بما سماه علماءنا بأدب الاختلاف، وهو آداب المناظرة، من حيث وجوب استخدام العبارات التي تعبر عن احترام الآخر، وعدم الاستهتار بأدلته وحججه، ولو كانت ضعيفة، ومواجهة الرأي بالرأي، والدليل بالدليل..

والاختلاف أمر مشروع، وهو دليل حياة وحيوية، وهو مؤشر على حرص العلماء على ممارسة حقهم في الفهم والتفسير، والعقول متفاوتة في قدراتها متباينة في مكوناتها، والحوار هو منهج التقارب وأداة التواصل، وليست مهمة الحوار أن يلغي أحد الأطراف الطرف الآخر، أو ينتصر عليه، وإنما تتمثل مهمة الحوار في فهم كل طرف لمنهج الطرف الآخر، وأن يستطلع أدلته وحججه، في رحلة البحث عن إرادة الشارع..

ومناهج الفقهاء الأقدمين أوضح دليل على مشروعية الاختلاف كمنهج علمي يراد به التعرف على جميع الاحتمالات الممكنة التي تدخل في إطار التفسير أو التأويل للنصوص التي تشتمل ألفاظها على معاني عدة، ويحتاج هذا المنهج إلى ملكات خاصة في مجال الفهم والاستنباط، يتحكم أطراف الاختلاف فيها في ناصية الأدلة، مستخرجين منها ما يمكن أن تتضمنه من دلالات ممكنة ومحتملة، وبناء على هذا المنهج العلمي ازدهرت مجالس العلم، واعدت المدارس العلمية، في مجال التفسير والتأويل وفي مجال الاستدلال والاستنباط.

وحذر العلماء من خطورة تجاوز القواعد العلمية في الحوار، وشددوا على أهمية مراعاة أدب الاختلاف، وأنكروا على من غلب عليه الهوى واستجاب لنداء هواه، متجاهلا الحق، رافضا الانصياع إليه، فالخلاف الذي ينطلق من منطلق البحث عن الحق خلاف مشروع، ومحمود، وهو منهج أهل العلم، أما الخلاف الذي ينطلق من منطلق الانتصار للنفس، ومجاراة الميول والأهواء فهو من الخلاف المذموم..

وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في كثير من المسائل والقضايا، وبخاصة بعد وفاة النبي ﷺ، سواء في القضايا المرتبطة بالخلافة وجمع القرآن وكتابة السنة وقتال المرتدين أو في مسائل فقهية مثل قتل الجماعة بالواحد، وطلاق الفرار، وتوزيع أراضي العنوة، وزواج المعتدة، ونفقة المبتوتة وميراث الجد والإخوة. ونقلت كتب السيرة كثيرا من المواقف التي تؤكد وقوع الخلاف إلا أن هذا الخلاف ظل في إطار البحث عن الحكم الصحيح، وكثيرا ما كان، يقع الاجماع على التزام الرأي الذي يؤكد الدليل وتقوم عليه الحجة..

وأدى هذا الاختلاف المبدئي بين الصحابة والتابعين إلى ظهور مدارس في مجال التفسير أولا، وفي مجال الفقه ثانيا، واشتهرت مدرسة الحديث في المدينة

ومدرسة الرأي في العراق، وأدت كل مدرسة دورها في إثراء مسيرة الفقه الاسلامي وفي توليد القواعد الأصولية التي تجسد منهجية هذه المدارس في موقفها من القضايا التي وقع الاختلاف فيها، سواء فيما يتعلق بمبدأ الأخذ بحديث الآحاد، أو بمعارضة الخبر للقياس، أو فيما يتعلق بحجية الاجماع والقياس. كما وقع الاختلاف بين أئمة المذاهب الفقهية في تحديد معاني المصطلحات الفقهية والأصولية، فمن اعتبر الاستحسان ترجيحاً لدليل أخذ به، ومن اعتبره تشريعاً وترجيحاً للأهواء أنكره ودمه..

وبالرغم من أن مدرسة الرأي قد ابتعدت في بداية أمرها عن الحديث، وغالت في الاعتماد على الأقيسة والمصالح، وتوسعت في البحث عن العلل والمقاصد، فإنه سرعان ما انتقلت الرواية إلى العراق، وأخذ علماء مدرسة الرأي بما صح لديهم من السنة، وأدى التلاقي بين الامام الشافعي الذي كان من أبرز تلاميذ الامام مالك والامام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ الامام أبي حنيفة إلى تلاقي المدرستين، أو تقارب المنهجين، فقد أخذ الامام محمد الرواية عن الشافعي، وأخذ الشافعي عن محمد منهج العراقيين في الاستنباط.. وبناء على هذا التقارب والتلاقي ألف الشافعي كتابه الشهير «الرسالة» الذي يعتبر الكتاب الأول في علم أصول الفقه، وقد حاول فيه أن يدوّن القواعد الأصولية التي لم تكن مدونة من قبل، وبذلك تكاثفت مدرسة الحديث ومدرسة الرأي في تكوين مسار فقهي واحد، تلاقت أصوله وتقاربت قواعده، وانحصرت دائرة الخلاف في الفروع الفقهية التي أعطت للفقه الاسلامي ذلك الامتداد والتوسع، معبرة بذلك عن سعة هذا الفقه وثرائه وغناه، مؤكدة وحدة تكوينه العضوي، وتكامل أحكامه.

وسوف يظل هذا المنهج الذي يحترم حرية الرأي ويشجع الاجتهاد الأصيل، هو المنهج الذي نحتاج إليه اليوم، لكي نواجه آثار عصر الركود، التي ما زالت تضيق بالرأي، وتضيق الخناق على أعناق البحوث الجادة، مشككة بقدرة هذا الجيل على تحمل مسؤولياته.

وأنا واثق أن مؤسستنا الاسلامية اليوم بما تحتضنه في أرحامها من طاقات شابة متوثبة، متطلعة بأمل إلى الغد، سوف تكون الأمل المرتجى لتكوين الظروف النفسية والاجتماعية والعلمية لنهضة يحمل لواءها أبناء هذه المؤسسات، مؤكدين بذلك تكافؤ الأجيال في قدراتها، وتنافسها الحميد في تحمل مسؤولياتها في إثراء

ثقافتنا الاسلامية، وفي إغناء فكرنا الاسلامي، لكي يظل هذا الفكر يجسد الفكر
الأصيل الذي يحمل ملامح هذه الأمة، وينهض بها في مواقف التعثر، وينير لها
الطريق، لكيلا تضل في ليل عبث رموز التبعية في جنباته، أو تضيع في زحمة
الدروب في أيام تطاولت فيها أعناق الحاقدين معلنة حقدها على الاسلام
والمسلمين..

وسوف يظل إسلامنا قوي الجذور في أعماق تربيتنا، نعلي بناءه بالحوار
العلمي الهادئ، ونصون وحدتنا باحترام حق الآخر ونواجه التطرف بالتفهم
الواعي لمطالب مجتمعنا، في الحرية والكرامة..
